فلسفة

الدولة:

هي الكيان السياسي الذي يقوم بتدبير شؤون المجتمع المدني. ويختلف الفلاسفة في وصف هذا الكيان إلى حد التناقض "فالدولة هي حقيقة الفكرة "الأخلاقية" بتعبير هيغل و"الدولة مقبرة للحريات" بتعبير باكونين. إن تردد العقل الفلسفي السياسي بين تجريم الدولة وتبرئتها يعكس ما يثيره حضور هذا الكيان في حياة الإنسان من إشكاليات لعل أهمها المراوحة بين التوتر والارتخاء في علاقة السيادة بالمواطنة.

الحاجة إلى سيادة الدولة:

السيادة: هي السلطة العليا التي لا تعلوها أية سلطة أخرى، وهي في علاقة الدولة بمواطنيها تحيل إلى معنى الشرعية أما في علاقة الدولة بغيرها من الدول المجاورة فتحيل إلى معنى الاستقلالية. ويمكن التمييز في مقاربة الحاجة إلى هذه السلطة العليا بين انتظارين:

السيادة ضمان لأمن المواطنين:

يفترض العقل الفلسفي السياسي أن الحاجة إلى سيادة الدولة تنبع مما ميز الحالة الطبيعية (أي حالة اللادولة من عنف وفوضى عبر عنها هوبز "بحرب الكل ضد الكل" على قاعدة "الإنسان ذئب لأخيه الإنسان" لذلك تخيل هذا الفيلسوف البشر في تلك الحالة وهم يتنادون من أجل الاتفاق والتعاقد على وضع حد للعنف وإحلال السلم والأمن فيقول:" إنني قد تنازلت له عن حقي في أن أسوس شؤوني بنفسي شرط أن تتنازل مثلي عن حقك وأن تقبل كل فعل صادر عن هذا الرجل أو هذا المجلس" أي صاحب السيادة إن الحاجة إلى الأمن والسلم حسب هوبز تبرر التفريط في الحرية الطبيعية غير المثمرة والقبول بالخضوع الكلي لأوامر صاحب السيادة.

السيادة ضمان لحرية المواطنين:

خلافا لهوبز يستبعد روسو أن تكون حالة الطبيعة حالة عنف وحرب وفوضى مشددا على أن الطبيعة البشرية ليست طبيعة عدوانية وأن الشر ليس طبعا متأصلا فيها ذلك أن "الإنسان بمثابة تمثال شوهة الزمان" على حد تعبيره، وهذا يعني أن الطبيعة البشرية طبيعة خيرة وأن الشر انحراف أملته الحياة الجماعية. لذلك كانت الحاجة إلى سيادة الدولة حاجة إلى ضمان استمرارية الحرية الطبيعية في صورة حرية مدنية وهو ما لا يتم إلا بانصهار كل الإرادات الفردية في إرادة عامة يجد فيها كل الأفراد ضمانا لحرياتهمعلى قاعدة "من يهب نفسه للجميع لا يهب نفسه لأحد" كما يقول روسو

فلسفة

السيادة ونظم الحكم

إذا كانت "جميع الدول قائمة على القوة" بعبارة تروتسكي فإن ما يميز الواحدة عن الأخرى هو مقدار استخدامها لها. لذلك نقول عن النظم الديكتاتورية أنّها نظم عنف ليس لكونها تستخدم القوة بل لكونها تفرط في استخدامها، ونقول عن النظم الديمقراطية أنها نظم لا عنف ليس لكونها لا تستخدم القوة بل لكونها تستخدمها بشكل متعقل. ويبدو أن هذه المراوحة بين الإفراط والتعقل في استخدام القوة هي التي تحكم علاقة السيادة بالمواطنة تعارضا أو تلازما.

التعارض بين السيادة والمواطنة في النظم الديكتاتورية : قد يظن البعض أن الديكتاتوريات تشمل النظم العسكرية وحسب، والحال أنه يدخل تحت طائلة هذا المفهوم كل النظم الاستبدادية التي يستفرد فيها صاحب السيادة بكل صلاحيات ممارسة السلطة التشريع والقضاء . والتنفيذ) فيحوّل بذلك مواطنيه إلى رعايا خاضعين لأوامره ونواهيه وهذا يعني أن كل نظم الحكم المطلق ومنها النظم الملكية على اختلافها (مونارشية، أوليغارشية، ...) هي في النهاية صور من الديكتاتورية، يكون فيها صاحب السيادة إلها فانيا له من النفوذ والقوة ما يجعله مهيبا في النفوس وقادرا على صهر إرادات الأفراد في إرادة واحدة كما هو الحال في سيادة التنين أو الشخص الأوحد الذي يصنع من الأفراد رعايا خاضعين حسب هوبز. ذلك أن عدو السيادة هو الحرية وعدو السلم هو الفوضى ومن ثم يرفض هوبز إشراك المواطنين في اتخاذ القرار أو السماح لهم بتكوين أحزاب أو جمعيات فكل ذلك يضعف قوة السيادة ويهدد وحدتها.

التلازم بين السيادة والمواطنة في النظم الديمقراطية: إذا تجاوزنا الدلالة اللغوية - التي تعطي لمفهوم الديمقراطية معنى حكم الشعب (Demos-Cratos) - إلى تأويلاتها الفلسفية أدركنا كم يبدو هذا المفهوم غائما ومغريا في آن. ذلك أن مفهوم الشعب لا يشمل سوى المواطنين وهم تحديدا من لهم الحق في تشريع القوانين إن الأثينيين لا يمنحون النساء والغرباء والعبيد والأطفال صفة المواطنة. وحين يقال أن السيادة للمواطنين دون غيرهم من سكان المدينة، فهذا يعني أن سيادة الدولة ليست سوى سيادة الطبقة الحاكمة. لكن هذا الزيف لا يبرر تصنيف الديمقراطية في كل صورها في قائمة الأفكار الطوباوية كما أراد لها روسو، ولا ينفي إمكانية الحديث عن ديمقراطية فعلية بين البشر طالما أن غاية النظام الديمقراطي هي تحرير البشر من سيطرة الشهوة العمياء والإبقاء عليهم في حدود العقل لأن الإنسان الحر هو الذي يختار بمحض إرادته أن يعيش بهداية العقل وحده أما الذي تسيطر عليه شهواته فيكون في أحطّ درجات العبودية كما بين سبينوزا. وبهذا المعنى نستطيع القول مع برغسون: " أنّ الإنسانية لم تصل إلى الديمقراطية إلا في زمن متأخر " أي حينما وقع تعريف المواطن على أنّه مشرع نفس الوقت أو حينما اعتبر الشعب هو صاحب السيادة. لذلك يقول روسو "حالما ومواطن في يوجد سيد فلا وجود لشعب صاحب سيادة".

فلسفة

لكن هل الديمقراطية قوة إبداعية قادرة على نحر التنين الكلياني كما يزعم لوفور؟ وهل تكفي أن تكون أساسا لسيادة الشعب ؟ وهل تؤسس لسيادة فعلية وحقيقة أم لسيادة كاذبة ووهمية؟ يستبعد آلان تعريف الديمقراطية بالمساواة أو بالاقتراع لأنّ غياب حرية التفكير في نظام استبدادي هو في رأيه ضرب من المساواة كما أن انتخاب طاغية بالاقتراع العام لا يجعله أقل طغيانا، فجوهر الديمقراطية يكمن في ممارسة الشعب لسيادته من خلال رقابة تدبير الشؤون المدنية بناء على المصلحة العامة وخلع الحكام والمختصين إذا اقتضى الأمر حتى وإن أدى ذلك إلى الثورة وإقامة المتاريس. يبدو إذن أن السيادة لا تلغي الصراع بل تتحول إلى موضوع له ومن ثم ينشأ السؤال عما إذا كانت مقاومة الاستبداد حقا أم عصيانا مدنيا؟

حقوق المواطنة:

المواطنة: يرى البعض أن الهوية انتماء ثقافي وأن المواطنة انتماء جغرافي أو شراكة في الوطن، إلا أن أرسطو يستبعد هذا التمييز في قوله : « لا يكون المرء مواطنا بفضل الإقامة في المكان فحسب، وذلك لأن الأجانب والعبيد يشاركون في الإقامة أيضا مع المواطنين لكنهم ليسوا مواطنين » فما معنى أن يكون المرء مواطنا؟ يجيب أرسطو بأنّه " لا شيء يعطي المواطن صفة المواطنة الكاملة إلا المشاركة في الأمور التشريعية والتنفيذية ... " ويميز أرسطو في الحكومة بمواطنيها بين حكومة صالحة وحكومة فاسدة، من حيث أن الأولى تعمل لصالح المواطنين جميعا لأن غايتها تحقيق سعادة الكل، في حين أن الثانية تتوخى مصلحة من يقومون بالحكم على حساب مصالح المجموع وتضرب برغبات المواطنين عرض الحائط. أما حديثا فتعد المواطنة استحقاقا سياسيا ومدنيا أو علاقة حقوقية قوامها جدلية الحق والواجب.

الحق: اختلف الفلاسفة في رسم صورة الحق وتحديد الأساس الذي يقوم عليه، فقد بين سبينوزا أن حق كل كائن مساو للقوة التي وهبته إياها الطبيعة فمن حق كبار الحيتان أن تأكل صغار الأسماك. وهو تصور اعترض عليه روسو بحجة أن "القوة لا تصنع الحق" لأن القوي ليس قويا دائما قوة تجعله يسود. وتنقسم الحقوق إلى:

حقوق طبيعية: تشمل حق الحياة وحق التنقل وحق الحرية... وهي حقوق لا تحددها النظم السياسية على اختلافها بل تحددها طبيعة الحياة الإنسانية لذلك لا يحق للسلطة السياسية أن تجرد الفرد منها.

فلسفة

حقوق مدنية: تحددها النظم السياسية وفقا لتشريعات تضبط علاقة المواطنين بالدولة وعلاقاتهم فيما بينهم. ومنها حق الانتخاب وحق التعليم وحق العلاج وحق العمل... وتختلف هذه الحقوق من مجتمع إلى آخر اعترافا أو منعا . وإذا تجاوزنا هذا التمييز بين الحقوق فإننا نلاحظ أن جوهر المشكل الحقوقي في علاقة السيادة بالمواطنة يكمن في السؤال عما إذا كان من حق المواطن أن يقاوم صاحب السيادة؟

المقاومة خيانة : لما كانت الدساتير هي المرجعيات التي تبين نظام الحق وتحدد دور السلطات وتقرر ما للأفراد من حريات وحقوق وما عليهم من واجبات فإنّ أي فعل يتجاوز حدود النصوص التشريعية يعد خرقا يستوجب العقاب والردع . وبما أنّه "لا يمكن فعليا أن يتضمن الدستور أي بند يسمح لسلطة أن تقاوم القائد الأعلى للدولة في صورة خرقه للقوانين التشريعية" بتعبير كانط فإنّه لا توجد مقاومة للشعب ضد الحاكم تكتسب صفة الشرعية بل إن أبسط محاولة من هذا القبيل تعد خيانة عظمى تستحق عقوبة الإعدام. فالمقاومة بهذا المعنى ليست أكثر من اختراق للحصانة ونيل من أمن الدولة وسيادتها ممثلة
في شخص الحاكم. لكن هل تستحق المواطنة كل هذه التضحية؟ وإذا كان "صاحب السيادة ينزع دوما لابتزاز السيادة" بتعبير ريكور فهل قدر المواطنين أن يبقوا ضحايا لهذا الابتزاز؟

المقاومة حق وواجب في آن: إنّ خرق القوانين التشريعية من قبل الحاكم يعد نيلا من السيادة قبل أن يكون تعديا على المواطنة، فهو نيل من سيادة الشعب الذي خول له تلك الصلاحيات السياسية. وهو ما يجعلنا في الواقع أمام صورة للمواطنة المفرغة من كل مضمون وصورة للسيادة الخالية من كل أصالة أو تأصيل سياسي. وعلى هذا الأساس أكّد جون لوك شرعية بل وجوب مقاومة كل من يتجاوز سلطة القانون أو يتصرف دون تفويض شرعي، وتعظم الجريمة في نظره بقدر رفعة الوظيفة. وإذا كان الطغيان يبتدئ حيث تنتهي سلطة القانون فإن شرعية المقاومة تبدأ حيث يبدأ الطغيان ولا تحتاج إلى نص دستوري يعترف لها بتلك الشرعية.

الخاتمة: لا يبدو التوتر بين السيادة والمواطنة عَرَضًا في تاريخ الممارسة السياسية، وإنما كان ثابتة في مختلف النظم والأشكال التي عرفتها الدولة قديما وحديثا. وإذا كانت الفلسفة السياسية ترى في عقلنة الوجود المدني والسياسي سبيلا لتجفيف منابع هذا التوتر أو تخفيفه إلى الحد الأدنى، فإنّ الجدل الذي كان وراء ظهور جل المقاربات الفلسفية، يكشف لنا أن العقل الفلسفي السياسي لم يكن تاريخيا عقلا متحررا من المسلمات الفكرية السائدة. لذلك بدا موقفه من التوتر بين السيادة والمواطنة موقفا مترددا بين التشريع لوحدة السيادة ولا محدوديتها وبين الحرص على رسم صورة للمواطنة تكون فيها قادرة على مواجهة تغول السيادة أو من يمثلها.

* الدولة: سيادة ومواطنة

• الدولة: وحدة سياسية قانونية لمجموعة من الأفراد في حدود جغرافية معينة لها استقلاليتها وسيادتها.
• السيادة: السلطة العليا في الدولة وهي السلطة المستقلة القادرة على تحديد نفسها بنفسها.
• المواطنة: قيمة إنسانية تحيل على اعتبار الأفراد في دولة لهم حقوق وعليهم واجبات ويشاركون بفاعلية في الحياة السياسية.
• القانون: قاعدة ملزمة تضعها السيادة لتنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع.

PAGE FACEBOOK:GOLDEN BAC

* في دلالة الدولة :

الدولة تنظيم: خارج الدولة فوضى / داخل الدولة نظام
الدولة تشكل من أشكال السلطة وهي الشكل السياسي للسلطة
- سلطة الدولة هو نفوذها وسيادتها.
- سلطة ميزة أساسية الوجود السياسية ← لاوجود لسياسة خارج الدولة.
- الوجود السياسي قائم على الصور اللامشروط للإلزام والإرغام قصد تنظيم العلاقات بين البشر داخل الدولة.
← رغم أن سلطة الدولة مؤسسة الإرغام والإلزام إلا أنها ترتقي بالانسان من مرتبة الحيوان إلى مرتبة الوجود الانساني المنظم.
← الدولة ضرورة يستوجبها الوجود الانساني لتجنب الفوضى.

* سيادة :

في التعارض بين السيادة والمواطنة (نظام حكم استبدادي)

دولة العنف: دولة الاستبداد / حضور السيادة وغياب المواطنة

السيادة
- سيادة العنف: تعارض
- سيادة الحق: توافق

يبدد التعارض حضور طرف وغياب آخر وهنا تحضر السيادة وتغيب المواطنة
← نظام حكم استبدادي.

كان تحب تتحصّل على كتب
مراجعة بمستوي نموذجي
يرجى زيارة موقعنا الرسمي:
www.goldenbac.store
رقم الهاتف : 94193616

• الاستبداد: تفرد الحاكم بممارسة السلطة.
غياب المشاركة من طرف الأفراد وغياب المراقبة والمحاسبة
"السلطة تؤخذ بالقوة ونحافظ عليها بالعنف"

- فلاسفة العقد الإجتماعي -
هوبز / روسو / لوك / سبينوزا

- افترضو فرضية عقلية منطقية لاتاريخية مضمونها أن الانسان عاش حالة طبيعية دون دولة حيث أن الانسان كان يعيش حسب قوانين الطبيعة
- استحالة الاستمرار في الفرضية.
- كان لابد من تغيير وضع وهو مايستوجب عقد

• العقد الاجتماعي: اتفاق مبرم بين مجموعة من الناس تمر بموجبه الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الاجتماع.

كان تحب تتحصّل على كتب
مراجعة بمستوي نموذجي
يرجى زيارة موقعنا الرسمي:
www.goldenbac.store
رقم الهاتف : 94193616

هوبز: "الانسان ذئب لأخيه الإنسان"

حالة الطبيعة: فوضى، عنف، حرب
حرب الفرد ضد المجموعة
حرب الكل ضد الكل
← حرب دائمة مزرية ← تهديد للبقاء

لذلك بموجب العقد الإجتماعي تنازل الجميع عن حقوقهم الطبيعية لشخص واحد وهو القائد، السيد الأعلى، وهذا قد يولد الاستبداد.
مخاطر الاستبداد: تهديد الحرية / الفساد والرشوة / تكريس الاغتراب السياسي.

• الاغتراب: وضعية الفرد في دولة استبدادية يكون غير مشارك ولا فاعل بل هو مجرد رعية.

بجول ريكور: "يتولد عند الواحد وجبن الجميع في صورة آلهة فاسدة تتمثل المستبد ونظيره الهمان".

كان تحب تتحصّل على كتب
مراجعة بمستوي نموذجي
يرجى زيارة موقعنا الرسمي:
www.goldenbac.store
رقم الهاتف : 94193616

GOLDEN BAC
BOOK:GOLDEN BAC

* كانط : أخلاق الواجب للإلتزام "قم بالواجب لأنه واجب"

الأخلاق ناجمة عن الواجب الذي شرعته الذات لنفسها ويسمي كانط هذه النوعية من الأفعال الأخلاقية بالأوامر القطعية

تتطلب هذه الأخلاق لذاتها بذاتها وهي ناتج الضرورة العقلية وتعمل الذات أن تشرع لنفسها أخلاقها مثلما تعرض على الإلتزام بأوامر الواجب الأخلاقي لأن في ذلك احتراما لإرادة تشريعها لتمثل الأخلاق الأداة والغاية التي لأجلها تأتي الأخلاق مما يوجب نفي كل غاية أخرى غير الأخلاق حتى لو كانت السعادة ذاتها.

يحدد كانط جملة من القواعد التي تتأسس بها أفعال الإنسان :

- "اعمل دائما بحيث تستطيع أن تجعل من قاعدة فعلك قانونا كليا شبيها بقانون الطبيعة"
- "اعمل دائما بحيث تعامل الإنسانية في شخصك وفي أشخاص آخرين دائما كغاية لا كوسيلة"
- "اعمل دائما بحيث تستطيع أن تجعل لإرادتك وبالتوافق الإرادة الكلية المشرعة للقانون الأخلاقي"

PAGE FACEBOOK:GOLDEN BAC

GOLDENBAC

كان تحب تتحصّل على كتب
مراجعة بمستوي نموذجي
يرجى زيارة موقعنا الرسمي:
www.goldenbac.store
رقم الهاتف : 94193616

نفث بعون الله
10/04/2024

كان تحب تتحصّل على كتب
مراجعة بمستوي نموذجي
يرجى زيارة موقعنا الرسمي:
www.goldenbac.store
رقم الهاتف : 94193616

في توافق بين السيادة والمواطنة

تتمثل في حضور السيادة وتحقق المواطنة في دولة القانون.
طاعة القانون حرية وليس عبودية / تحقيق المواطنة.

PAGE FACEBOOK:GOLDEN BAC

● روسو:

حالة الطبيعة: - الانسان حر بالاطلاق بطبيعته
- ظهور متغيرات: تعدي على مواهبة الطبيعة بشكل فردي.

هوبز ← الخطر من الانسان / روسو ← الخطر من الطبيعة.

← بموجب العقد الاجتماعي ينتقل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية لفائدة الارادة العامة وبعدها القانون ← طاعة القانون حرية.

كان تحب تتحصّل على كتب مراجعة بمستوي نموذجي
يرجى زيارة موقعنا الرسمي:
www.goldenbac.store
رقم الهاتف: 94193616

● سبينوزا: "الحرية هي الغاية الحقيقية من قيام الدولة"

حالة الطبيعة: - سيادة الحق الطبيعة ← قانون الغاب
- الانسان كائن الأهواء والرغبات.

← بموجب العقد الاجتماعي تنازل لفائدة الدولة: التحقيق الفعلي للحرية بالدولة
تحكم بمنطق العقل: من يطيع الدولة يطيع الحرية.

● لوك: نقد الديمقراطية

حكم الأغلبية ← انتهاك لحقوق الأقلية
باسم الديمقراطية انتهاك لحقوق الانسان وتصبح الديمقراطية مجرد شعار

كان تحب تتحصّل على كتب مراجعة بمستوي نموذجي
يرجى زيارة موقعنا الرسمي:
www.goldenbac.store
رقم الهاتف: 94193616

في سيادة الوطنية والمواطنة العالمية

المواطن: - فرد في الدولة
- له حقوق وعليه واجبات
- يشارك بفعالية في الحياة السياسية

اقترن مفهوم المواطنة بالدولة وتحديدا الدولة الديمقراطية / تحقيق المواطنة العالمية

GOLDEN BAC

← توسيع دائرة المواطنة : الحديث عن المواطنة العالمية .

• المواطن العالمي : من يتمتع بحقوقه بحكم أنه مواطن كوني لا قومي
وتقوم المواطنة العالمية على :
- الاعتراف بالمساواة بين جميع البشر في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن خصوصيا
- الانفتاح على أفق الانسانية باعتبارها مجال انتماء أوسع وأسمى في ظل ما تعرفه
البشرية من ادعاء للحقوق داخل أقطارها .

مخاطر المواطنة العالمية :

- تدعمت عولمة مفهوم المواطنة العالمية وأصبح ذريعة للنظام العالمي لإخضاع أطماعه
الاقتصادية والسياسية فهو غطاؤه الذي مكنه من القفز على حدود الدول فالاعتداء
بذلك على سيادتها
← أفقدت الدول إستقلاليتها

السيادة في المواطنة

تعارض

إقصاء المواطنة + السيادة ديكتاتورية
مخاطر استبداد / تكريس ثقافة الخضوع
ليس هناك محاسبة / مشاركة / مراقبة
إذا ليس هناك مواطنة ← تغريب .

توافق

سيادة + مواطنة
=
- ديمقراطية
- قوة الحق

كان تحب تتحصّل على كتب
مراجعة بمستوي نموذجي
يرجى زيارة موقعنا الرسمي:
www.goldenbac.store
رقم الهاتف : 94193616

GOLDEN BAC
PAGE FACEBOOK:GOLDEN BAC

كان تحب تتحصّل على كتب
مراجعة بمستوي نموذجي
يرجى زيارة موقعنا الرسمي:
www.goldenbac.store
رقم الهاتف : 94193616